صندوق الرؤية
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق الرؤية
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات


| | صفحة |
|---|---|
| تقرير مراقب الحسابات المستقل | 2 – 1 |
| بيان المركز المالي | 3 |
| بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر | 4 |
| بيان التغيرات في حقوق الملكية | 5 |
| بيان التدفقات النقدية | 6 |
| إيضاحات حول البيانات المالية | 14 – 7 |

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

# تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الرؤية
دولة الكويت

## تقرير حول تدقيق البيانات المالية

### الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق الرؤية (الصندوق)، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2019، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

### أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الصندوق وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالإلتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

### مسؤولية مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي يراه مناسبا لتمكينه من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، يكون مدير الصندوق مسؤولا عن تقييم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، أن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للصندوق.

### مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكتشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الاخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.



شركة RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM.
إن كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة واستشارات لها وضعها القانوني المستقل . إن شبكة RSM ليست بذاتها كيانا قانونياً مستقلاً.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل مدير الصندوق.

- الاستنتاج حول ملائمة استخدام مدير الصندوق للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

**التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى**

برأينا كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للصندوق أو نتائج أعماله.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
11 فبراير 2020

| | إيضاح | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| نقد لدى البنوك | | **4,574** | 260,304 |
| موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر | 3 | **13,113,096** | 11,416,919 |
| موجودات أخرى | | **115,659** | 2,026 |
| **مجموع الموجودات** | | **13,233,329** | 11,679,249 |
| **المطلوبات وحقوق الملكية** | | | |
| **المطلوبات :** | | | |
| أرصدة دائنة | 4 | **26,542** | 70,327 |
| **مجموع المطلوبات** | | **26,542** | 70,327 |
| **حقوق الملكية :** | | | |
| رأس المال | 5 | **8,947,705** | 8,947,705 |
| إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات | 6 | **(3,918,971)** | (3,918,971) |
| أرباح مرحلة | | **8,178,053** | 6,580,188 |
| **مجموع حقوق الملكية** | | **13,206,787** | 11,608,922 |
| **مجموع المطلوبات وحقوق الملكية** | | **13,233,329** | 11,679,249 |
| **صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد** | 7 | **1.476** | 1.297 |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (14) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي – ش.م.ك.ع.
مدير الصندوق

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية – ش.م.ك.م.
مراقب الاستثمار وأمين الحفظ

**صندوق الرؤية**
**بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر**
**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019**
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| | إيضاح | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات :** | | | |
| أرباح (خسائر) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر | | **794,670** | (43,952) |
| أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر | | **648,573** | 1,043,242 |
| إيرادات توزيعات أرباح | | **411,545** | 926,250 |
| إيرادات فوائد | | **3,873** | 8,061 |
| | | **1,858,661** | 1,933,601 |
| **المصروفات :** | | | |
| أتعاب مدير الصندوق | 8 | **(221,613)** | (395,984) |
| أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ | 9 | **(15,830)** | (28,285) |
| مصاريف تشغيلية أخرى | | **(23,353)** | (23,722) |
| | | **(260,796)** | (447,991) |
| **ربح السنة** | | **1,597,865** | 1,485,610 |
| الدخل الشامل الآخر للسنة | | **-** | - |
| **مجموع الدخل الشامل للسنة** | | **1,597,865** | 1,485,610 |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (14) تشكل جزءا من البيانات المالية.

**صندوق الرؤية**
**بيان التغيرات في حقوق الملكية**
**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019**
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| | رأس المال | إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات | أرباح مرحلة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017 | 20,100,762 | 230,843 | 7,104,871 | 27,436,476 |
| اشتراكات خلال السنة | 824,890 | 228,148 | - | 1,053,038 |
| إستردادات خلال السنة | (13,988,240) | (4,377,962) | - | (18,366,202) |
| اصدار وحدات منحة (إيضاح 5) | 2,010,293 | - | (2,010,293) | - |
| مجموع الدخل الشامل للسنة | - | - | 1,485,610 | 1,485,610 |
| الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018 | 8,947,705 | (3,918,971) | 6,580,188 | 11,608,922 |
| مجموع الدخل الشامل للسنة | - | - | 1,597,865 | 1,597,865 |
| **الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019** | **8,947,705** | **(3,918,971)** | **8,178,053** | **13,206,787** |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (14) تشكل جزءا من البيانات المالية.

| | 2019 | 2018 |
|---|---|---|
| **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :** | | |
| ربح السنة | **1,597,865** | 1,485,610 |
| تسويات : | | |
| (أرباح) خسائر غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر | **(794,670)** | 43,952 |
| | **803,195** | 1,529,562 |
| التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية : | | |
| موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر | **(901,507)** | 15,171,053 |
| موجودات أخرى | **(113,633)** | 1,665 |
| أرصدة دائنة | **(43,785)** | 18,887 |
| صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية | **(255,730)** | 16,721,167 |
| **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :** | | |
| المحصل من الإشتراكات في وحدات الاستثمار | **-** | 1,053,038 |
| دفعات لإسترداد وحدات الاستثمار | **-** | (18,366,202) |
| صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية | **-** | (17,313,164) |
| صافي النقص في النقد لدى البنوك | **(255,730)** | (591,997) |
| نقد لدى البنوك في بداية السنة | **260,304** | 852,301 |
| نقد لدى البنوك في نهاية السنة | **4,574** | 260,304 |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (14) تشكل جزءا من البيانات المالية.

1- تأسيس الصندوق وأغراضه

تم تأسيس صندوق الرؤية (الصندوق) – صندوق برأس مال متغير – بتاريخ 22 مايو 2002 بموجب القرار الوزاري رقم 113 لسنة 1992 ووفقا للقانون رقم 31 لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار. إن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، علماً بأنه تم تعديل النظام الأساسي للصندوق بتاريخ 4 ديسمبر 2016 ليتوافق مع تعديلات قانون هيئة أسواق المال الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2015.

بدأ الصندوق مزاولة نشاطه في 29 يونيو 2002 - مدة الصندوق 15 سنة، قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة بناء على طلب مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال. وانتهت المدة الأولى بتاريخ 20 مايو2017 وقد تم تجديد مدة الصندوق 15 سنة تنتهي بتاريخ 20 مايو 2032.

تتمثل اغراض الصندوق فى تنمية رأس المال من خلال الاستثمار في الأوراق المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت وذلك لتحقيق عوائد نقدية رأسمالية مجدية ضمن درجة مقبولة من المخاطرة الاستثمارية، إلا أن مدير الصندوق لا يضمن أي أرباح أو عوائد رأسمالية محددة نتيجة إدارته لأموال الصندوق.

يتم إدارة الصندوق من قبل شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي – ش.م.ك.ع. (مدير الصندوق)

يقوم بدور مراقب الاستثمار وأمين الحفظ الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية – ش.م.ك.م. (مراقب الاستثمار وأمين الحفظ).

إن العنوان المسجل لمدير الصندوق هو ص.ب. 819 الصفاة – 13009، الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المرفقة من قبل مدير الصندوق ومراقب الاستثمار بتاريخ 11 فبراير 2020.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الموجودات أو المدفوع لسداد المطلوبات في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ز).

**المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير**

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2019:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي

إن المعايير او التعديلات السابقة ليس لها اى تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

**المعايير والتفسيرات الصادرة و غير جارية التأثير**

تعديلات على تعريف المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) و (8)

تهدف التعديلات إلى جعل تعريف الأهمية النسبية في المعيار 1 من معايير المحاسبة الدولية أسهل للفهم وليس المقصود منها تغيير المفهوم الأساسي للمعلومات الجوهرية في المعايير الدولية للتقارير المالية. يتم تطبيق التعديلات بأثر مستقبلي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020 ، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

ب - الأدوات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيب التعاقدي. الأرباح وتوزيعات الأرباح والأرباح والخسائر المتعلقة بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات يتم تسجيلها كمصروف أو دخل. توزيعات حاملي الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية تتم مباشرة على حقوق الملكية. مقاصة الأدوات المالية تتم عندما يكون للصندوق حق قابل للتنفيذ من الناحية القانونية للتعويض ويعتزم التسوية إما على أساس صاف أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد لدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات الأخرى والأرصدة الدائنة.

**(أ) الموجودات المالية**

**1) تصنيف الموجودات المالية**

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

**تقييم نموذج الأعمال**

يحدد الصندوق نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة الصندوق لموجوداته المالية لتحقيق أهدافه، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الصندوق الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

**تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط**

عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

يقوم الصندوق بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

**الاعتراف المبدئي**

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الموجودات. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية ماعدا للموجودات المالية من خلال الأرباح أو الخسائر.

**إلغاء الاعتراف**

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليه الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيها.

**فئات قياس الموجودات المالية**

يقوم الصندوق بتصنيف موجوداتها المالية عند الإعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- موجودات ماليه المدرجة بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

**الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة**

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين:

- يحتفظ بالموجودات ضمن نموذج عمل إلى الاحتفاظ بالأصل من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية هي أن تستلم تدفقاتها النقدية في تواريخ محددة، والتي تتمثل فقط في دفع المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة عليه.

الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

**التكلفة المطفأة وطريقة معدل العائد الفعلي**

طريقة معدل العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد لدى البنوك والموجودات الاخرى تصنف تحت " الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة".

1 - <u>موجودات اخرى</u>

إن الموجودات الاخرى ليست من مشتقات الموجودات المالية، ويوجد لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مدرجة في سوق نشط.

**موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر**

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد ، يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ما لم يعين الصندوق استثمارًا في حقوق الملكية كما في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.

يتم إثبات التغير في القيمة العادلة وايرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لشروط العقد أو حين يتم إثبات حق الصندوق في استلام الدفعات.

يصنف الصندوق الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة وصناديق السوق النقدي كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي.

**2) <u>إنخفاض قيمة الموجودات المالية</u>**

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من الصندوق أن تقوم بتسجيل مخصص لخسائر الائتمان المستقبلة لجميع أدوات الدين التي لا يحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن خسائر الائتمان المتوقعة مبنية على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم تخفيض العجز باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات.

بالنسبة للموجودات الأخرى، قام الصندوق بتطبيق المنهج المبسط للمعيار على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. وقد تم تحديد أنه لم يحدث أي تأثير جوهري من تقييم خسائر الائتمان المتوقعة حيث تمثل غالبية الأرصدة المدينة في المستحق من المقاصة نتيجة معاملات في الأوراق المالية وتوزيعات الأرباح المستحقة والتي لا توجد بها حالات للتخلف عن السداد قد حدثت. ولذلك تم اعتبارها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

3) القياس اللاحق

لاحقا للإعتراف المبدئي، يتم إدراج القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقا بالقيمة العادلة (سعر البورصة للاسهم المدرجه).

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - في بيان الأرباح أو الخسائر

تم الإفصاح عن تفاصيل قياس القيمة العادلة للموجودات المالية في إيضاح 12.

**(ب) المطلوبات المالية**

يتم الاعتراف بجميع المطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة المباشرة. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

**المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة**

1 - أرصدة دائنة

يمثل بند الأرصدة الدائنة الإلتزام لسداد قيمة خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الإعتيادي. يتم إدراج الدائنين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بالأرصدة دائنة مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر. إذا لم يكن التعديل جوهريًا ، يكون الفرق بين: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل ؛ و (2) يجب الاعتراف بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في بيان الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن الأرباح والخسائر الأخرى.

**(ج) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية**

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي او لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

جـ - رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقا للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الذي اعتمده الصندوق في عام 2009، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق طبقاً للنظام الأساسي للصندوق مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق طبقاً لتقييم الوحدة عند الاسترداد.

د - تحقق الإيراد

يقوم الصندوق بإثبات الإيرادات من عمليات الصندوق كما هو مذكور أدناه:

1) إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

2) توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الصندوق في استلام تلك الدفعات.

3) أرباح بيع الموجودات المالية من خلال الأرباح او الخسائر

تقاس أرباح بيع الموجودات المالية بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الإستبعاد، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

هـ - المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الصندوق إلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

و - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ز - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن الصندوق يقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات المستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

**الآراء**

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

1- تحقق الإيراد

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للصندوق، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد المبينة في إيضاح 2 (د) يتطلب أراء هامة.

2- تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، يقرر الصندوق ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. يتبع الصندوق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح 2 (ب).

**التقديرات والافتراضات**

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة.

1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

يقوم الصندوق باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الصندوق عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

3- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

| | 2019 | 2018 |
|---|---|---|
| أسهم مسعرة | **12,374,522** | 10,420,478 |
| صناديق سوق نقدي – (تحت التصفية) | **716,254** | 906,153 |
| أسهم غير مسعرة | **22,320** | 90,288 |
| | **13,113,096** | 11,416,919 |

4- أرصدة دائنة

| | 2019 | 2018 |
|---|---|---|
| أتعاب مدير الصندوق المستحقة | **19,661** | 17,282 |
| أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ المستحقة | **4,048** | 4,044 |
| أرصدة دائنة أخرى | **2,833** | 49,001 |
| | **26,542** | 70,327 |

5- رأس المال

يتراوح رأس مال الصندوق من 5,000,000 إلى 50,000,000 وحدة (31 ديسمبر2018: من 5,000,000 إلى 50,000,000 وحدة) بقيمة اسمية قدرها 1 د.ك للوحدة. يبلغ رأس مال الصندوق المستحق كما في 31 ديسمبر 2019: 8,947,705 (31 ديسمبر 2018: 8,947,705) وحدات قابلة للاسترداد بقيمة اسمية قدرها 1 د.ك للوحدة. يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفقًا لخيار مالكي الأسهم بأسعار تستند إلى قيمة صافي أصول الصندوق.

بتاريخ 19 فبراير 2018، وافقت هيئة أسواق المال على طلب مدير الصندوق لإصدار وحدات منحة بنسبة 10% من رأس المال القائم التي تمثل 2,010,293 وحدة بقيمة اسمية 1 دينار كويتي للوحدة إلى حاملي الوحدات القائمين.

6- إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات

يؤخذ نقص / فائض القيمة الإسمية نتيجة الإستردادات / الاكتتابات إلى إحتياطي فروق إشتراكات / إسترداد وحدات.

7- صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد

| | 2019 | 2018 |
|---|---|---|
| حقوق الملكية العائدة لحملة وحدات الاستثمار القابلة للإسترداد | **13,206,787** | 11,608,922 |
| عدد الوحدات القابلة للإسترداد | **8,947,705** | 8,947,705 |
| صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد | **1.476** | 1.297 |

8- أتعاب مدير الصندوق

يتم دفع أتعاب سنوية تبلغ 1.75% من القيمة الصافية لموجودات الصندوق تحسب مع احتساب صافي قيمة الوحدة كل شهر وتسدد إلى مدير الصندوق طبقاً للنظام الأساسي للصندوق.

9- أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ

يتم دفع أتعاب سنوية تبلغ 0.125% من القيمة الصافية لموجودات الصندوق تحسب مع احتساب صافي قيمة الوحدة كل شهر وتسدد إلى مراقب الاستثمار وأمين الحفظ طبقاً للنظام الأساسي للصندوق.

10- معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان لها سيطرة على الطرف الآخر أو يكون لها تأثير جوهري عليه في اتخاذ القرارات المالية أوقرارات العمليات. خلال السنة، قام الصندوق بمعاملات مع أطراف ذات صلة وفقاً لبنود وشروط اعتمدها مدير الصندوق.

| **أرصدة مدرجة فى قائمة المركز المالى:** | **2019** | 2018 |
|---|---|---|
| مستحق الى مدير الصندوق | **19,661** | 17,282 |
| مستحق الى مراقب الاستثمار وأمين الحفظ | **4,048** | 4,044 |

| **معاملات مدرجة فى قائمة الأرباح او الخسائر و الدخل الشامل الاخر:** | **2019** | 2018 |
|---|---|---|
| أتعاب مدير الصندوق (إيضاح 8) | **221,613** | 395,984 |
| أتعاب مراقب الاستثمار و أمين الحفظ (إيضاح 9) | **15,830** | 28,285 |

إن استثمار الصندوق في صناديق سوق نقدي (تحت التصفية) تتضمن 429,322 دينار كويتي (2018: 619,221 دينار كويتي) حيث أن مدير الصندوق يمثل المصفي القانوني.

يحتفظ مدير الصندوق بعدد 702,170 وحدة قابلة للإسترداد من الوحدات المصدرة للصندوق و التى تمثل نسبة 7.85% كما فى 31 ديسمبر 2019 (31 ديسمبر 2018: 702,170 وحدة تمثل نسبة 7.85%). لم يسترد مدير الصندوق اى وحدات خلال الفترة المنتهية فى 31 ديسمبر 2019 (31 ديسمبر 2018: صفر).

11- إدارة المخاطر المالية

يستخدم الصندوق ضمن نشاطه الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد لدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات الأخرى والأرصدة الدائنة، ونتيجة لذلك فإنه يتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ - مخاطر معدل الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات معدل الفائدة. حاليا، لا يتعرض الصندوق لأى مخاطر معدل الفائدة.

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحـــد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك وموجودات اخرى. إن التعرض لمخاطر الإئتمان على الأرصـــدة لدى البنوك وموجودات اخرى محدود، نظرا لأن الأطراف المقابلة تمثل بنوك ومؤسسات مالية ذو جدارة إئتمانية عالية مصنفة من قبل وكالات تصنيف الإئتمان.
إن الحد الأعلى لتعرض الصـــندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم ســداد الطرف المقابل هو القيمة الإســمية للنقد لدى البنوك وموجودات اخرى.

جـ- مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المســتقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أســعار صــرف العملات الأجنبية. حالياً لا يتعرض الصــندوق لمثل هذه المخاطر، حيث أنه ليس لدى الصــندوق موجودات ومطلوبات مالية مقومة بالعملات الأجنبية.

د- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تنتج عن عـــدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد إلتزاماته المتعلقـــة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر يستثمر الصندوق في الموجودات المالية القابلة للتسييل السريع.

تستحق مطلوبات الصندوق خلال مدة زمنية تقل عن 3 أشهر. كما يسمح النظام الأساسي للصندوق بالإسترداد الشهري مما يعرضه لمخاطر السيولة المتمثلة في الوفاء بإستردادات حملة وحدات الاستثمار في أي وقت.

تتمثل سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة في الأتي:
1- استثمار معظم موجودات الصندوق في استثمارات متداولة في سوق نشط وذات قابلية للتصرف فيها.
2- الاحتفاظ بأصول سائلة مساوية للإستردادات المتوقعة.

كما في تاريخ البيانات المالية، فإن 93.51% (2018: 89.58%) من إجمالي موجودات الصندوق متداولة في أسواق نشطة، تستحق كل موجودات الصندوق خلال سنة واحدة (2018: سنة واحدة).

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية تتمثل في تذبذب قيمة الأداة نتيجة للتغير في السعر السوقي للأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة باستثمار فردي أو بالجهة المصدرة أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. يدير الصندوق المخاطر من خلال تنويع الموجودات المالية.

لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم على الدخل الشامل الاخر لأن ليس لديه استثمارات في أوراق مالية متداولة مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

يوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المحتمل بشكل معقول في مؤشرات أدوات الملكية كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية ، حيث لدى الصندوق تعرض جوهري كما في 31 ديسمبر:

| | 2019 | | 2018 | |
|---|---|---|---|---|
| مؤشرات السوق | **التغير في سعر أدوات الملكية %** | **الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر** | التغير في سعر أدوات الملكية % | الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر |
| بورصة الكويت | **± 5%** | **± 712,532** | ± 5% | ± 573,503 |

12- قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الموجودات أو الممكن دفعه لسداد المطلوبات من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات بإحدى الطرق التالية:
- من خلال السوق الرئيسي الموجودات أو المطلوبات .
- من خلال أكثر الأسواق ربحية الموجودات أو المطلوبات في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

إن الجدول التالي يبين موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر للصندوق المقاسة بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

| | 2019 | | |
|---|---|---|---|
| | المستوى الأول | المستوى الثاني | المجموع |
| **موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر** | **12,374,522** | **738,574** | **13,113,096** |

| | 2018 | | |
|---|---|---|---|
| | المستوى الأول | المستوى الثاني | المجموع |
| موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر | 10,420,478 | 996,441 | 11,416,919 |

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة للنقد لدى البنوك، والموجودات الأخرى والدائنين تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

13- إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل رأس مال الصندوق في إجمالي حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الإشتراكات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية وذلك لتوفير عوائد ومنافع لحاملي الوحدات والمستفيدين الأخرين وايضاً الإبقاء على رأس مال يدعم أنشطة الصندوق الإستثمارية.

ولأغراض الإبقاء على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق هي أداء التالي:
- إسترداد وإصدار وحدات جديدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، والذي يتضمن أيضاً كيفية التعامل مع الإستردادات في حال تجاوز إجمالي طلبات الإسترداد عن 10% من قيمة صافي موجودات الصندوق.

يراقب مدير الصندوق رأس المال على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للإسترداد.

14 - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتماشى مع تصنيف ارقام السنة الحالية.